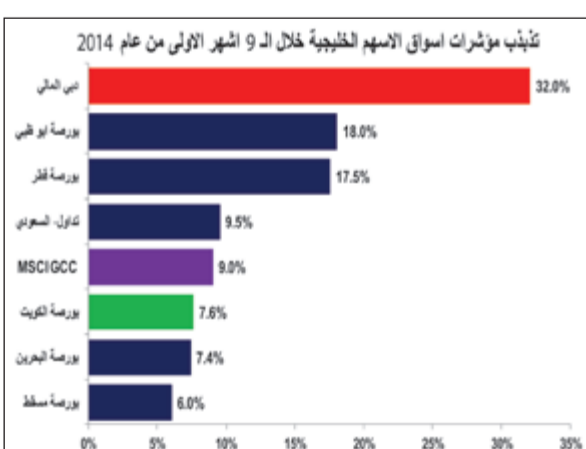
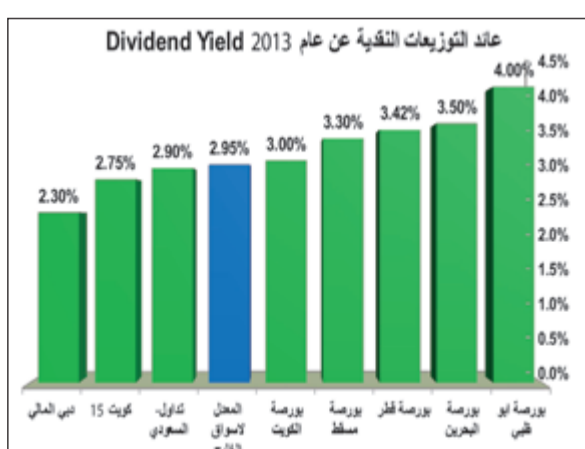
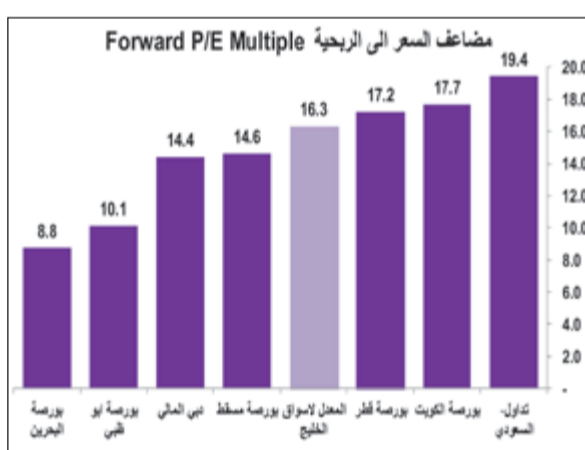
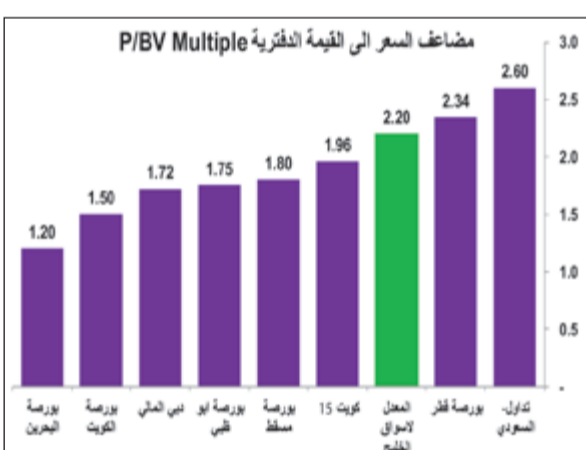
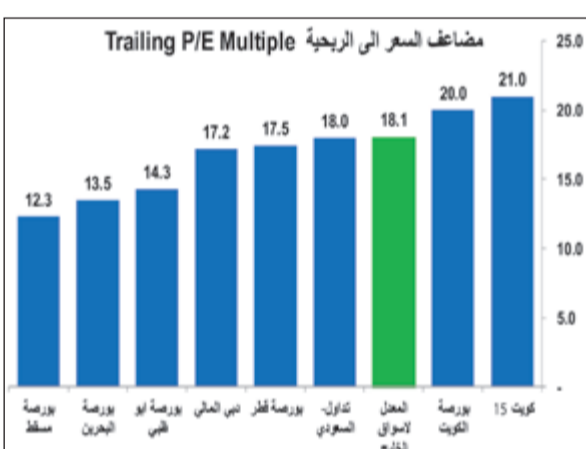
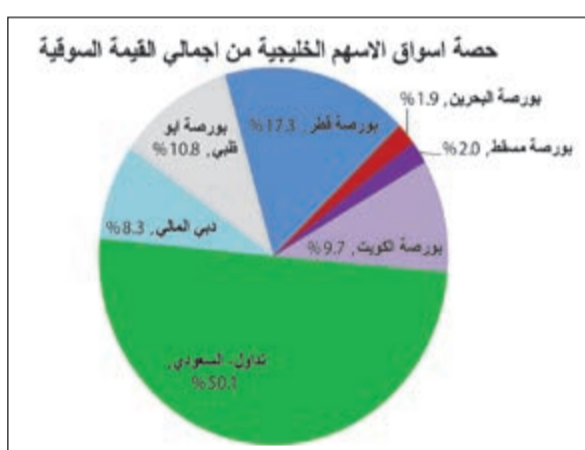
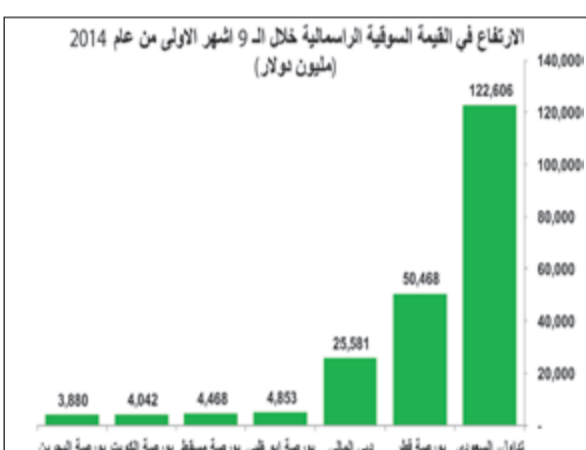
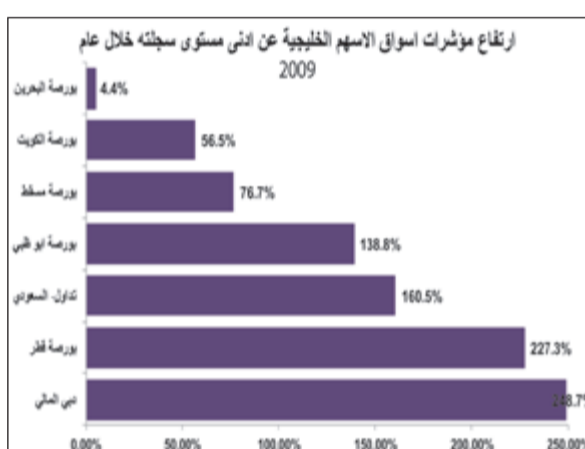
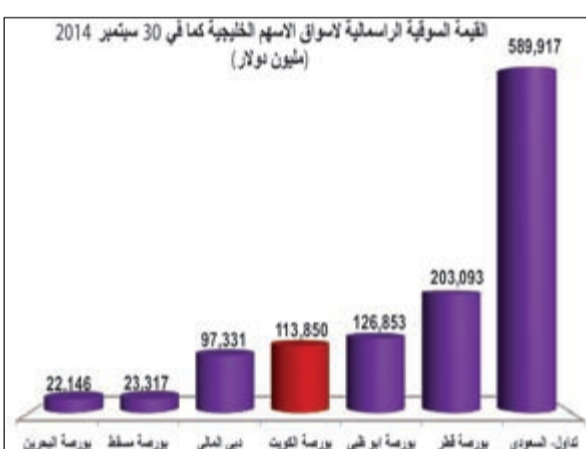
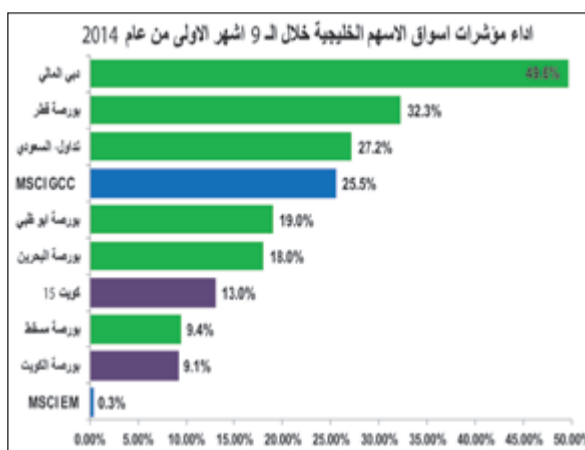


5% نمو متوقع لإصدار الصكوك لـ2014

أظهرت توقعات ستاندر آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني أن قطاع التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي سيحافظ على نموه السريع خلال السنوات المقبلة على الرغم من النتائج المتباينة عبر القطاعات في عام 2014. وتتوقع «ستاندر آند بورز» أن إصدار الصكوك في 2014 سيشهد نمواً بمعدل 5% عن 2013، ويديم هذه التوقعات إعادة تمويل الاحتياجات من الصكوك والأفاق الاقتصادية الجيدة لدول مجلس التعاون الخليجي. وسيكون مستقبل قطاع الصكوك من بين المواضيع الرئيسية التي سيناقشها المؤتمر. وقد سجل القطاع أحجاماً صحية في عام 2014، حيث بلغت قيمة إصدارات دول الخليج حتى تاريخ أكتوبر 20,3 مليار دولار بمعدل زيادة بلغ 27,3% مقارنة بنفس الفترة من 2013.

مقارنة مع أداء متواضع لمؤشر الأسواق الناشئة المرتفع بـ 0,3% فقط

25,5% نسبة ارتفاع بورصات الخليج في 9 أشهر.. والكويت الأضعف



عام 2019. والأضعف أداء كان سوق الكويت للأوراق المالية بارتفاع في المؤشر الوزني بنسبة 9,1%، بينما مؤشر كويت 15 كان أدؤه أفضل بنسبة 13% بالتزامن مع انخفاض السيولة بنسبة 51% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 لتسجل 4,62 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013. أرباح الشركات المدرجة في تحسين منذ عام 2012 ومن المتوقع أن تسجل خلال عام 2014 نحو 2 مليار دينار مما يساهم في تحسين تقييمات السوق.

الأداء عند أدنى المستويات يعتبر سوق دبي المالي أكبر الراجين منذ بداية صعوده في عام 2012، حيث ارتفع بنسبة 248% عن أدنى مستوى سجله المؤشر عام 2009 مدفوعاً بارتفاعات متتالية بنسبة 1,75% بالفترة مع معدل 18,1 و 2,2 في عامي 2012 و 2013 ومنذ بداية عام 2014 على التوالي، إلا أنه لا يزال أدنى من أعلى مستوى سجله في عام 2008 بنسبة 21%. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر مؤشراً بنسبة 32% وكذلك قيمتها السوقية بمقدار 50,5 مليار دولار لتسجل 203 مليارات دولار مدفوعة بالسيولة المرتفعة التي بلغت 155 مليار ريال قطري (43 مليار دولار) وبالرغم من النمو المتواضع في أرباح الشركات المدرجة التي ارتفعت فقط لـ 2% لتسجل 21,5 مليار ريال (6 مليارات دولار) وارتفاع تقييمات السوق.

الذي تشكل قيمته السوقية 50% من إجمالي أسواق الأسهم الخليجية، لا يزال يشكل الرافعة الأساسية لأسواق الخليج بقيمة سوقية بلغت 590 مليار دولار وتداولات منذ بداية السنة تخلفت الـ 1,65 تريليون ريال (440 مليار دولار) وبأداء جيد منذ بداية السنة، حيث ارتفع مؤشر تداول بنسبة 27% بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية بـ 123 مليار دولار. العوامل الإيجابية التي تدعم سوق الأسهم السعودي: نمو أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 20% لتسجل 57,5 مليار ريال (نمو أرباح البنوك المدرجة بنسبة 7% لتسجل 17 مليار ريال وكذلك نمو أرباح قطاع البترول وكيماويات بنسبة 16% لتسجل 18,5 مليار ريال) والسماح للمؤسسات الأجنبية بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم السعودي اعتباراً من النصف الأول من عام 2015، والذي يعتبر من أهم الإصلاحات في السوق المالي السعودي. كذلك السيولة الوفيرة في الاقتصاد السعودي والنمو التاريخي القوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) وبنسبة 4% خلال عام 2013 ويتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 4,6% خلال عامي 2014 و 2015 مدفوعاً بالتمويل القوي في القطاع الخاص وبالاتفاق الرأسمالي الحكومي الذي من المتوقع أن يتراوح سنوياً ما بين 120 ملياراً و 140 مليار دولار حتى

عام 2019. والأضعف أداء كان سوق الكويت للأوراق المالية بارتفاع في المؤشر الوزني بنسبة 9,1%، بينما مؤشر كويت 15 كان أدؤه أفضل بنسبة 13% بالتزامن مع انخفاض السيولة بنسبة 51% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 لتسجل 4,62 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013. أرباح الشركات المدرجة في تحسين منذ عام 2012 ومن المتوقع أن تسجل خلال عام 2014 نحو 2 مليار دينار مما يساهم في تحسين تقييمات السوق.

الأداء عند أدنى المستويات يعتبر سوق دبي المالي أكبر الراجين منذ بداية صعوده في عام 2012، حيث ارتفع بنسبة 248% عن أدنى مستوى سجله المؤشر عام 2009 مدفوعاً بارتفاعات متتالية بنسبة 1,75% بالفترة مع معدل 18,1 و 2,2 في عامي 2012 و 2013 ومنذ بداية عام 2014 على التوالي، إلا أنه لا يزال أدنى من أعلى مستوى سجله في عام 2008 بنسبة 21%. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر مؤشراً بنسبة 32% وكذلك قيمتها السوقية بمقدار 50,5 مليار دولار لتسجل 203 مليارات دولار مدفوعة بالسيولة المرتفعة التي بلغت 155 مليار ريال قطري (43 مليار دولار) وبالرغم من النمو المتواضع في أرباح الشركات المدرجة التي ارتفعت فقط لـ 2% لتسجل 21,5 مليار ريال (6 مليارات دولار) وارتفاع تقييمات السوق.

الذي تشكل قيمته السوقية 50% من إجمالي أسواق الأسهم الخليجية، لا يزال يشكل الرافعة الأساسية لأسواق الخليج بقيمة سوقية بلغت 590 مليار دولار وتداولات منذ بداية السنة تخلفت الـ 1,65 تريليون ريال (440 مليار دولار) وبأداء جيد منذ بداية السنة، حيث ارتفع مؤشر تداول بنسبة 27% بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية بـ 123 مليار دولار. العوامل الإيجابية التي تدعم سوق الأسهم السعودي: نمو أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 20% لتسجل 57,5 مليار ريال (نمو أرباح البنوك المدرجة بنسبة 7% لتسجل 17 مليار ريال وكذلك نمو أرباح قطاع البترول وكيماويات بنسبة 16% لتسجل 18,5 مليار ريال) والسماح للمؤسسات الأجنبية بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم السعودي اعتباراً من النصف الأول من عام 2015، والذي يعتبر من أهم الإصلاحات في السوق المالي السعودي. كذلك السيولة الوفيرة في الاقتصاد السعودي والنمو التاريخي القوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) وبنسبة 4% خلال عام 2013 ويتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 4,6% خلال عامي 2014 و 2015 مدفوعاً بالتمويل القوي في القطاع الخاص وبالاتفاق الرأسمالي الحكومي الذي من المتوقع أن يتراوح سنوياً ما بين 120 ملياراً و 140 مليار دولار حتى

عام 2019. والأضعف أداء كان سوق الكويت للأوراق المالية بارتفاع في المؤشر الوزني بنسبة 9,1%، بينما مؤشر كويت 15 كان أدؤه أفضل بنسبة 13% بالتزامن مع انخفاض السيولة بنسبة 51% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 لتسجل 4,62 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013. أرباح الشركات المدرجة في تحسين منذ عام 2012 ومن المتوقع أن تسجل خلال عام 2014 نحو 2 مليار دينار مما يساهم في تحسين تقييمات السوق.

أرباح الشركات المدرجة بنسبة 47% لتسجل 12,5 مليار درهم (3,4 مليارات دولار) مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013 مدفوعة بارتفاع أرباح قطاع البنوك بنسبة 44% لتسجل 6 مليارات درهم (1,63 مليار دولار) وارتفاع أرباح القطاع العقاري بنسبة 73% لتسجل 3 مليارات درهم. أما المؤشر العام لبورصة أبوظبي فقد سجل ارتفاعاً متوسطاً منذ بداية السنة بنسبة 19% مدفوعاً بالسيولة المرتفعة والاتفاق الحكومي الكبير والنمو الاقتصادي القوي بالإضافة إلى ارتفاع أرباح الشركات المدرجة للنصف الأول بنسبة 22% لتسجل 23,5 مليار درهم (6,4 مليارات دولار) وتحسن تقييمات السوق، حيث بلغ مضاعف السعر إلى الربحية 14,3 مرة ومضاعف السعر إلى القيمة الدفترية 1,75 مرة بالمقارنة مع معدل 18,1 و 2,2 في عامي 2012 و 2013 ومنذ بداية عام 2014 على التوالي، إلا أنه لا يزال أدنى من أعلى مستوى سجله في عام 2008 بنسبة 21%. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر مؤشراً بنسبة 32% وكذلك قيمتها السوقية بمقدار 50,5 مليار دولار لتسجل 203 مليارات دولار مدفوعة بالسيولة المرتفعة التي بلغت 155 مليار ريال قطري (43 مليار دولار) وبالرغم من النمو المتواضع في أرباح الشركات المدرجة التي ارتفعت فقط لـ 2% لتسجل 21,5 مليار ريال (6 مليارات دولار) وارتفاع تقييمات السوق.

الأداء عند أدنى المستويات يعتبر سوق دبي المالي أكبر الراجين منذ بداية صعوده في عام 2012، حيث ارتفع بنسبة 248% عن أدنى مستوى سجله المؤشر عام 2009 مدفوعاً بارتفاعات متتالية بنسبة 1,75% بالفترة مع معدل 18,1 و 2,2 في عامي 2012 و 2013 ومنذ بداية عام 2014 على التوالي، إلا أنه لا يزال أدنى من أعلى مستوى سجله في عام 2008 بنسبة 21%. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر مؤشراً بنسبة 32% وكذلك قيمتها السوقية بمقدار 50,5 مليار دولار لتسجل 203 مليارات دولار مدفوعة بالسيولة المرتفعة التي بلغت 155 مليار ريال قطري (43 مليار دولار) وبالرغم من النمو المتواضع في أرباح الشركات المدرجة التي ارتفعت فقط لـ 2% لتسجل 21,5 مليار ريال (6 مليارات دولار) وارتفاع تقييمات السوق.

الذي تشكل قيمته السوقية 50% من إجمالي أسواق الأسهم الخليجية، لا يزال يشكل الرافعة الأساسية لأسواق الخليج بقيمة سوقية بلغت 590 مليار دولار وتداولات منذ بداية السنة تخلفت الـ 1,65 تريليون ريال (440 مليار دولار) وبأداء جيد منذ بداية السنة، حيث ارتفع مؤشر تداول بنسبة 27% بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية بـ 123 مليار دولار. العوامل الإيجابية التي تدعم سوق الأسهم السعودي: نمو أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 20% لتسجل 57,5 مليار ريال (نمو أرباح البنوك المدرجة بنسبة 7% لتسجل 17 مليار ريال وكذلك نمو أرباح قطاع البترول وكيماويات بنسبة 16% لتسجل 18,5 مليار ريال) والسماح للمؤسسات الأجنبية بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم السعودي اعتباراً من النصف الأول من عام 2015، والذي يعتبر من أهم الإصلاحات في السوق المالي السعودي. كذلك السيولة الوفيرة في الاقتصاد السعودي والنمو التاريخي القوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) وبنسبة 4% خلال عام 2013 ويتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 4,6% خلال عامي 2014 و 2015 مدفوعاً بالتمويل القوي في القطاع الخاص وبالاتفاق الرأسمالي الحكومي الذي من المتوقع أن يتراوح سنوياً ما بين 120 ملياراً و 140 مليار دولار حتى

عام 2019. والأضعف أداء كان سوق الكويت للأوراق المالية بارتفاع في المؤشر الوزني بنسبة 9,1%، بينما مؤشر كويت 15 كان أدؤه أفضل بنسبة 13% بالتزامن مع انخفاض السيولة بنسبة 51% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 لتسجل 4,62 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013. أرباح الشركات المدرجة في تحسين منذ عام 2012 ومن المتوقع أن تسجل خلال عام 2014 نحو 2 مليار دينار مما يساهم في تحسين تقييمات السوق.

الأداء عند أدنى المستويات يعتبر سوق دبي المالي أكبر الراجين منذ بداية صعوده في عام 2012، حيث ارتفع بنسبة 248% عن أدنى مستوى سجله المؤشر عام 2009 مدفوعاً بارتفاعات متتالية بنسبة 1,75% بالفترة مع معدل 18,1 و 2,2 في عامي 2012 و 2013 ومنذ بداية عام 2014 على التوالي، إلا أنه لا يزال أدنى من أعلى مستوى سجله في عام 2008 بنسبة 21%. وكذلك حققت الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر مؤشراً بنسبة 32% وكذلك قيمتها السوقية بمقدار 50,5 مليار دولار لتسجل 203 مليارات دولار مدفوعة بالسيولة المرتفعة التي بلغت 155 مليار ريال قطري (43 مليار دولار) وبالرغم من النمو المتواضع في أرباح الشركات المدرجة التي ارتفعت فقط لـ 2% لتسجل 21,5 مليار ريال (6 مليارات دولار) وارتفاع تقييمات السوق.

الذي تشكل قيمته السوقية 50% من إجمالي أسواق الأسهم الخليجية، لا يزال يشكل الرافعة الأساسية لأسواق الخليج بقيمة سوقية بلغت 590 مليار دولار وتداولات منذ بداية السنة تخلفت الـ 1,65 تريليون ريال (440 مليار دولار) وبأداء جيد منذ بداية السنة، حيث ارتفع مؤشر تداول بنسبة 27% بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية بـ 123 مليار دولار. العوامل الإيجابية التي تدعم سوق الأسهم السعودي: نمو أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 20% لتسجل 57,5 مليار ريال (نمو أرباح البنوك المدرجة بنسبة 7% لتسجل 17 مليار ريال وكذلك نمو أرباح قطاع البترول وكيماويات بنسبة 16% لتسجل 18,5 مليار ريال) والسماح للمؤسسات الأجنبية بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم السعودي اعتباراً من النصف الأول من عام 2015، والذي يعتبر من أهم الإصلاحات في السوق المالي السعودي. كذلك السيولة الوفيرة في الاقتصاد السعودي والنمو التاريخي القوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) وبنسبة 4% خلال عام 2013 ويتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 4,6% خلال عامي 2014 و 2015 مدفوعاً بالتمويل القوي في القطاع الخاص وبالاتفاق الرأسمالي الحكومي الذي من المتوقع أن يتراوح سنوياً ما بين 120 ملياراً و 140 مليار دولار حتى

عام 2019. والأضعف أداء كان سوق الكويت للأوراق المالية بارتفاع في المؤشر الوزني بنسبة 9,1%، بينما مؤشر كويت 15 كان أدؤه أفضل بنسبة 13% بالتزامن مع انخفاض السيولة بنسبة 51% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 لتسجل 4,62 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013. أرباح الشركات المدرجة في تحسين منذ عام 2012 ومن المتوقع أن تسجل خلال عام 2014 نحو 2 مليار دينار مما يساهم في تحسين تقييمات السوق.

سوق دبي الأفضل أداء في 9 أشهر بنمو 50% وبورصة قطر الثانية بارتفاع 32% فالسوق السعودي ثالثاً بـ 27%

المؤشر الوزني لبورصة الكويت أعلى مستوى سجله بعد الأزمة ولا يزال أقل بنسبة 39% عن المستوى القياسي له

1,18 تريليون دولار القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الخليج بنهاية سبتمبر مرتفعة من 1,1 تريليون دولار بنهاية 2007.. إلى 1,5 تريليون العام المقبل

مؤشر MSCI لأسواق الأسهم الخليجية سجل نسبة تذبذب بلغت 9% تصدرها سوق دبي بـ 32%

والكويت الأقل تذبذباً بمؤشرها الوزني بـ 7,6% ربحية الشركات المدرجة في أسواق المنطقة ارتفعت 14% بالنصف الأول مسجلة 36 مليار دولار وتوقعات بلوغها 75 مليار دولار مع نهاية 2014

الأفضل أداء كان سوق دبي المالي الأفضل أداء خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 50% لتسجل قيمة السوقية 97 مليار دولار وبارتفاع قدره 25,6 مليار دولار نتيجة ترقية سوق الأسهم إلى مرتبة الأسواق الناشئة والنمو الملحوظ في النشاط الاقتصادي وتعاقد القطاع العقاري وقدره حكومة دبي على إعادة جدولة ديون الشركات ذات الصلة بها والوفاء بسداد ديونها والأداء الاقتصادي الجيد والمتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي 5,6% خلال الست سنوات القادمة للتحضير لعرض اكسبو الدولي 2020 واجتذاب رأس المال الأجنبي الذي شكل نحو 50% من التداولات مما انعكس على سيولة البورصة التي ارتفعت بنسبة 193% إلى 316 مليار درهم (86 مليار دولار) وعودة الثقة إلى سوق الأسهم والنجاح الكبير للاكتتاب في الطرح الأولي لأسهم شركة ماركسة وإعمار مولز. كذلك كان لتناقص الشركات خلال النصف الأول من عام 2014 التناقص الإيجابي في أداء الأسهم القيادية في قطاعات العقار والبنوك والخدمات المالية، حيث ارتفع إجمالي

الأفضل أداء كان سوق دبي المالي الأفضل أداء خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 50% لتسجل قيمة السوقية 97 مليار دولار وبارتفاع قدره 25,6 مليار دولار نتيجة ترقية سوق الأسهم إلى مرتبة الأسواق الناشئة والنمو الملحوظ في النشاط الاقتصادي وتعاقد القطاع العقاري وقدره حكومة دبي على إعادة جدولة ديون الشركات ذات الصلة بها والوفاء بسداد ديونها والأداء الاقتصادي الجيد والمتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي 5,6% خلال الست سنوات القادمة للتحضير لعرض اكسبو الدولي 2020 واجتذاب رأس المال الأجنبي الذي شكل نحو 50% من التداولات مما انعكس على سيولة البورصة التي ارتفعت بنسبة 193% إلى 316 مليار درهم (86 مليار دولار) وعودة الثقة إلى سوق الأسهم والنجاح الكبير للاكتتاب في الطرح الأولي لأسهم شركة ماركسة وإعمار مولز. كذلك كان لتناقص الشركات خلال النصف الأول من عام 2014 التناقص الإيجابي في أداء الأسهم القيادية في قطاعات العقار والبنوك والخدمات المالية، حيث ارتفع إجمالي

8 عوامل إيجابية تدفع الأسواق لمزيد من التطور والأداء الصحي والجيد

- 1 - أداء قوي للاقتصاد الخليجي.
- 2 - نمو ملحوظ في أرباح الشركات المدرجة.
- 3 - تحسن أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاع المالي والقطاع العقاري.
- 4 - التركيبة السكانية التي يطغى عليها عنصر الشباب.
- 5 - الأوضاع السياسية المضطربة في بعض دول الشرق الأوسط.
- 6 - اعتبار دول الخليج الملاذ الآمن للاستثمارات ورؤوس الأموال.
- 7 - ترقية أسواق الأسهم في الإمارات وقطر إلى مرتبة الأسواق الناشئة.
- 8 - فتح سوق الأسهم السعودي للاستثمار الأجنبي المباشر ابتداء من 2015.